

قانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٤

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من ألقائهم العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٤

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٤
(وزارة الأشغال العمومية) فرع ٥ (إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة)
أبواب أخرى، اعتماد إضافي قدره ٨٣٠٠٠٠٠ ج (ثمانمائة وثلاثون ألف جنيه)
لإمكان صرف المبالغ المشار إليه إلى بلدية القاهرة حتى يتم تحديد نصيبها
من الفائض في حساب إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة عن السنة
المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الوفر الناتج عن الخصم بما صرف
أو يصرف على مشروع الشبكة ذات الضغط العالي ٦٣ كيلوسيكال على
ميزانية مشروعات تنمية الإنتاج القومي .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء ووزراء الأشغال العمومية
والشئون البلدية والقروية والمالية والاقتصاد، تنفيذ هذا القانون كل منهم
فيما يخصه .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح. أ)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (ح. أ) جمال عبد الناصر حسين بكاشي (ح. أ)

وزير الأشغال العمومية وزير الشئون البلدية والقروية
أحمد عبده الشرباصي (قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات
تأمين وتكوين الأموال والقوانين المعدلة له

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٨٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال المشار إليه
النص الآتي :

مادة ٨٢ - يفرض على كل هيئة تأمين مسجلة طبقاً لأحكام هذا
القانون رسم سنوي لمقابلة تكاليف الرقابة والإشراف وذلك على الوجه
الآتي :

(١) بالنسبة إلى الهيئات التي تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها
في البندين ١ و ٢ من المادة الأولى يكون الرسم ٢,٥ في الألف من جملة
الأقساط المباشرة التي تستحق للهيئة على جملة الوثائق في السنة السابقة .

(٢) بالنسبة إلى الهيئات التي تباشر عمليات التأمين المنصوص عليها
في البنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من المادة الأولى يكون الرسم ٥ في الألف
من جملة الأقساط المباشرة التي تستحق للهيئة على جملة الوثائق في السنة
الماضية

ويسرى هذا الرسم أيضاً على ممارسة جماعة التأمين بالاكتتاب المنوه
عنهم في المادة ٧١

وتعفى من أداء هذا الرسم صناديق الإحاطات المشار إليها في المادة ٥٣
ولا يجوز للهيئات بأي حال من الأحوال اقتضاء هذا الرسم من جملة
الوثائق أو المؤمن لهم بما يتجاوز الفئتين المذكورتين .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح. أ)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشي (ح. أ)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

وزير العدل

أحمد حسنى